

الأمين العام لهيئة مكافحة الفساد أكد أن انضمام الكويت للاتفاقيات الدولية يعكس رغبة القيادة السياسية في محاربة الفساد بكل أشكاله

أحمد الرمحي لـ «الأنباء»:

الإستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية

سترى النور خلال عام.. ومسع لإعداد

اتفاقية خليجية لمكافحة الفساد

أكد الأمين العام لهيئة مكافحة الفساد أحمد الرمحي أن انضمام الكويت للاتفاقيات الدولية والعربية يعكس رغبة صادقة من القيادة السياسية في مواجهة الفساد ومحاربة كل أشكاله واستكمال البناء القانوني الخاص بحماية المال العام. وكشف الرمحي في حوار خاص لـ «الأنباء» عن حرص الهيئة على إنجاز الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في أسرع وقت ممكن. موضحاً أن العمل على إعدادها قد بدأ بالفعل. متوقفاً أن ترى النور في غضون عام. لافتاً إلى المساعي الجادة والجهود الحثيثة التي تقوم بها دول مجلس التعاون لإعداد اتفاقية خليجية لمكافحة الفساد. لافتاً إلى أن الفساد الإداري ليس بعيداً عن اختصاصات الهيئة. كما أن سرعة إنجاز المعاملات وتقديمها آلياً أحد أبرز أساليب الوقاية من الفساد. مشيراً إلى أن الإبلاغ عن وقائع الفساد واجب على كل مواطن. موضحاً أن المشرع فرض عقوبة على كل شخص علم بواقعة فساد ولم يبلغ عنها. وأشار الرمحي إلى أن الهيئة تولي التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وحتمية مكافحته أهمية قصوى. لافتاً إلى سعيها الدؤوب لتغيير الثقافة المجتمعية السائدة من التبرير إلى المكافحة. وفيما يلي التفاصيل:

أجرى الحوار: أسامة دياب



الأمين العام لهيئة العامة لمكافحة الفساد أحمد الرمحي

التي ارتضتها.

ماذا ينقص الكويت لاستكمال منظوماتها للشفافية؟

● الكويت تعمل بجهود حثيثة لتتوافق مع كافة بنود ومتطلبات الاتفاقية الدولية، أكبر دليل على ذلك هو التعديلات التي جرت على قانون تعيين القياديين في الوظائف الحكومية، أما فيما يخص بالتعاقدات الحكومية والذي يعتبر مسار تخوف البعض نجد أن لدينا لجنة المناقصات وقانوننا خاصاً وأيضاً مشروع حديث سينظم مثل هذه التعاقدات، وبالتالي فإن كل هذه الجهود ستسهم بلا شك في تحسين وضع الكويت على مؤشر مدركات الفساد.

لماذا اخترتم مختلف أوجه الفساد في الفساد المالي فقط، وهل لديكم نظرة مستقبلية للتوسع في هذا المفهوم ليغطي كل جوانب الفساد؟

● الفساد المالي هو الأكثر شيوعاً والأكثر مساساً بمقدرات الدولة، فضلاً عن تأثيراته السلبية على مختلف جوانب التنمية بكل أشكالها، بالإضافة إلى أنه يهدد الفرص ويخل بفهم العدالة ويزعزع ثقة المواطن بحكوماتهم. والفساد الإداري ليس بعيداً عن اختصاصات الهيئة، فحين نتكلم عن آليات الفساد في أسرع وقت ممكن، وأنوقع أنها ستكون جاهزة في غضون عام لأنها كما أسلفت استراتيجية شاملة تحوي الكثير من التفاصيل.



(محمد خلوصي)

أحمد الرمحي يتحدث إلى الزميل أسامة دياب

كل، وبالتالي فإن العمل عليها يحتاج إلى تخطيط سليم ومشاركة فعالة من كل الأطراف المعنية سواء الحكومية أو غير الحكومية. والهيئة بدأت بالفعل في تحديد مساراتها في هذا الجانب وتواصلت مع كبرى البيوت الاستشارية التي تتولى إعدادها، وفق مجموعة من الاشتراطات الفنية، أحياناً في الاعتبار تجاربها السابقة في إعداد استراتيجيات مماثلة.

وأود أن أشير إلى أن الهيئة حريصة على إنجاز الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في أسرع وقت ممكن، وأنوقع أنها ستكون جاهزة في غضون عام لأنها كما أسلفت استراتيجية شاملة تحوي الكثير من التفاصيل.

ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية للفساد كان مسار لخط خلال الفترة السابقة، إلى أي مدى سيؤثر إنشاء الهيئة إيجاباً على ترتيب البلاد في هذه النواحي؟

● الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد حددت عدداً من الالتزامات الواضحة التي ينبغي على الدول القيام بها، وهناك متابعة حثيثة لكشف مدى التزام الدول ببنود الاتفاقية من خلال اجتماعات دورية للدول الموقعة على الاتفاقية، بالإضافة إلى عناصر التقييم الذاتي التي تجريها الدول، وإنشاء الهيئات المعنية بمكافحة الفساد وتلقي البلاغات، وهذا ما أنجزناه بالفعل في الكويت، وتظل هناك جوانب أخرى تتعلق بإصدار تشريعات وقوانين تساهم في تحقيق النزاهة والشفافية والتي تعمل عليها الآن ومنها قانون تضارب المصالح وقانون حرية تبادل المعلومات، وعليه أود أن أوضح أن الهيئة تسير وفق آلية معينة بحيث توفي الكويت بالتزاماتها الدولية

العهد حيث نشرت لأحتها التنفيذية التي تحدد آليات عملها في الجريدة الرسمية يوم 29 مارس الماضي، وبالتالي نحن نتحدث عن فترة أقل من شهر تقريباً، ولا يمكن أن نستشهد بعدد البلاغات التي قدمت في هذه الفترة كمعيار للتقييم نظراً لقصر المدّة، وما أستطيع قوله إننا تلقينا عدداً من البلاغات خلال الفترة الماضية والهيئة تتعامل معها في إطار اختصاصاتها التي نطمح أن تكون واللائحة الداخلية.

ما مدى تعاون الجهات الحكومية فيما يخص تقديم إقرارات الذمة المالية للمشمولين بالقانون؟

● عملنا على إقرار الذمة المالية حتى قبل صدور اللائحة التنفيذية، نظراً لما يتطلبه المشروع من أمور تنظيمية واستعدادات وتجهيزات، ولذلك تواصلنا مع الجهات الحكومية قبل صدور اللائحة التنفيذية بهدف تهيئتها للمرحلة القادمة التي شهدت ظهور اللائحة الإيجابية عن استفساراتها، ولأمانة كان تعاون الجهات الحكومية بناءً وإيجابياً ومثمراً وزودونا بكل البيانات المطلوبة، كما حددنا ضباط الاتصال والمنسقين بيننا وبينهم فيما يتعلق بتلقي إقرارات الذمة المالية، ولقد ظهر تفاعل الجهات الحكومية وتعاونها مع الهيئة في هذا الصدد من خلال مشاركتها في ورش العمل التي أقامتها الهيئة بخصوص توضيح إقرار الذمة المالية وآلية ومواعيد تقديمه.

متى ستري الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد؟

● وضع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد جزء أصيل من اختصاصات الهيئة، وهذه الاستراتيجية شاملة لأنها ليست استراتيجية الهيئة ولكنها استراتيجية دولة

استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، الكشف عن الفساد وملاحقة مرتكبيه من خلال تلقي البلاغات والتحقيق فيها بشفافية ونزاهة وحياد ومتابعة إجراءات استرداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، بالإضافة إلى الكشف عن الذمة المالية عن طريق تسلم إقرارات الذمة المالية من الخاضعين لأحكام القانون وفحصها بدقة، حماية المبلغين والتي أفرد لها القانون فسمياً، إبلاغ الجهات المختصة بفسخ أي عقود مخالفة تكون الدولة طرفاً فيها، دراسة التشريعات المتعلقة بالفساد وتحديثها بشكل دوري، أما المحور الأخير فيتعلق بدعم سبل الوقاية من الفساد من خلال تخطيط الحملات العلمية لتوعية وتنقيب المجتمع بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه وذلك بالتعاون مع مختلف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ودور العبادة والتنسيق بين كل هذه الأطراف من أجل الوصول إلى رؤية واضحة ومشتركة لمكافحة الفساد والتوعية بمختلف مخاطره.

«المال العام أصبح له من يحميه» بعد إنشاء «مكافحة الفساد»، إلى أي مدى تتفق مع هذه العبارة؟

● اتفق مع هذا الطرح إلى حد كبير، ولكن أود أن أؤكد أن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد هو استكمال للبناء القانوني الخاص بحماية المال العام، فلا يمكن أن تغفل صدور قانون حماية الأموال العامة وهناك جهات مسؤولة عن تطبيقه، كما أن إنشاء الهيئة جاء لوضع إطار قانوني فعال لعمل جماعي مؤسسي لمكافحة الفساد وحماية المال العام.

هل هناك أي بلاغات حولتها الهيئة للنيابة العامة خلال الفترة الماضية؟

● من المعلوم أن الهيئة حديثة

في البداية حدثنا عن خطورة تفشي الفساد كأحد معوقات التنمية، وما أبرز ملامسات إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟

● بداية، الفساد اصطلاحاً هو سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب لتحقيق ربح أو منفعة خاصة، وللفساد عواقب وخيمة ومخاطر كبيرة تقف حجرة عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاح في أي دولة، وعلينا أن نعترف بأن الفساد ليس مشكلة محلية مقصورة على دولة بعينها ولكنه ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، ولذلك تولي هذه الدول - خصوصاً المتقدمة منها - مكافحة الفساد وسبل الوقاية منه أهمية كبيرة، ويكفي أن نعلم أن مختلف دول العالم تنسخر حوالي 4 تريليونات دولار سنوياً بسبب تفشي الفساد من رشوة وتهرب ضريبي وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي. وعلى الصعيد الاجتماعي نجد أن الفساد إخلال بمبادئ العدالة والمساواة وينشر ثقافة عدم احترام القانون ما يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي ويعرض كيان الدولة للخطر، ولما كان الإصلاح هو غاية الأمم وسبيلها للرفق والتقدم، استشعرت القيادة السياسية في الكويت الخطر ووضعت مكافحة الفساد على رأس أولوياتها، وما انضمام الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2013، وفق أحكام القانون رقم 47 لسنة 2006، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب أحكام القانون رقم 92 لسنة 2013، إلا انعكاس حقيقي لرغبة صادقة من القيادة السياسية في مواجهة الفساد ومحاربة كافة أشكاله بكل السبل المتاحة والتعاون مع المنظمات الدولية والعربية في هذا الصدد. وكان الانضمام للاتفاقيات الدولية والعربية خطوة أولى تبعتها خطوات جديدة داخلية كان أبرزها صدور المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذم المالي، وهذا القانون ضم بين دفتيه مجموعة من النصوص تغطي كل الجوانب المعنية بمكافحة الفساد والجوانب الخاصة بالتعاون الدولي في هذا المجال، وهنا أريد أن أؤكد أن مكافحة الفساد قضية مجتمعية يجب أن تتضافر لها الجهود لمحاربتها والحد من أثارها السلبية.

بداية، الفساد اصطلاحاً هو سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب لتحقيق ربح أو منفعة خاصة، وللفساد عواقب وخيمة ومخاطر كبيرة تقف حجرة عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاح في أي دولة، وعلينا أن نعترف بأن الفساد ليس مشكلة محلية مقصورة على دولة بعينها ولكنه ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، ولذلك تولي هذه الدول - خصوصاً المتقدمة منها - مكافحة الفساد وسبل الوقاية منه أهمية كبيرة، ويكفي أن نعلم أن مختلف دول العالم تنسخر حوالي 4 تريليونات دولار سنوياً بسبب تفشي الفساد من رشوة وتهرب ضريبي وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي. وعلى الصعيد الاجتماعي نجد أن الفساد إخلال بمبادئ العدالة والمساواة وينشر ثقافة عدم احترام القانون ما يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي ويعرض كيان الدولة للخطر، ولما كان الإصلاح هو غاية الأمم وسبيلها للرفق والتقدم، استشعرت القيادة السياسية في الكويت الخطر ووضعت مكافحة الفساد على رأس أولوياتها، وما انضمام الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2013، وفق أحكام القانون رقم 47 لسنة 2006، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب أحكام القانون رقم 92 لسنة 2013، إلا انعكاس حقيقي لرغبة صادقة من القيادة السياسية في مواجهة الفساد ومحاربة كافة أشكاله بكل السبل المتاحة والتعاون مع المنظمات الدولية والعربية في هذا الصدد. وكان الانضمام للاتفاقيات الدولية والعربية خطوة أولى تبعتها خطوات جديدة داخلية كان أبرزها صدور المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذم المالي، وهذا القانون ضم بين دفتيه مجموعة من النصوص تغطي كل الجوانب المعنية بمكافحة الفساد والجوانب الخاصة بالتعاون الدولي في هذا المجال، وهنا أريد أن أؤكد أن مكافحة الفساد قضية مجتمعية يجب أن تتضافر لها الجهود لمحاربتها والحد من أثارها السلبية.

بداية، الفساد اصطلاحاً هو سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب لتحقيق ربح أو منفعة خاصة، وللفساد عواقب وخيمة ومخاطر كبيرة تقف حجرة عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاح في أي دولة، وعلينا أن نعترف بأن الفساد ليس مشكلة محلية مقصورة على دولة بعينها ولكنه ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، ولذلك تولي هذه الدول - خصوصاً المتقدمة منها - مكافحة الفساد وسبل الوقاية منه أهمية كبيرة، ويكفي أن نعلم أن مختلف دول العالم تنسخر حوالي 4 تريليونات دولار سنوياً بسبب تفشي الفساد من رشوة وتهرب ضريبي وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي. وعلى الصعيد الاجتماعي نجد أن الفساد إخلال بمبادئ العدالة والمساواة وينشر ثقافة عدم احترام القانون ما يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي ويعرض كيان الدولة للخطر، ولما كان الإصلاح هو غاية الأمم وسبيلها للرفق والتقدم، استشعرت القيادة السياسية في الكويت الخطر ووضعت مكافحة الفساد على رأس أولوياتها، وما انضمام الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2013، وفق أحكام القانون رقم 47 لسنة 2006، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب أحكام القانون رقم 92 لسنة 2013، إلا انعكاس حقيقي لرغبة صادقة من القيادة السياسية في مواجهة الفساد ومحاربة كافة أشكاله بكل السبل المتاحة والتعاون مع المنظمات الدولية والعربية في هذا الصدد. وكان الانضمام للاتفاقيات الدولية والعربية خطوة أولى تبعتها خطوات جديدة داخلية كان أبرزها صدور المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذم المالي، وهذا القانون ضم بين دفتيه مجموعة من النصوص تغطي كل الجوانب المعنية بمكافحة الفساد والجوانب الخاصة بالتعاون الدولي في هذا المجال، وهنا أريد أن أؤكد أن مكافحة الفساد قضية مجتمعية يجب أن تتضافر لها الجهود لمحاربتها والحد من أثارها السلبية.

بداية، الفساد اصطلاحاً هو سوء استخدام السلطة العامة أو المنصب لتحقيق ربح أو منفعة خاصة، وللفساد عواقب وخيمة ومخاطر كبيرة تقف حجرة عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاح في أي دولة، وعلينا أن نعترف بأن الفساد ليس مشكلة محلية مقصورة على دولة بعينها ولكنه ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف دول العالم، ولذلك تولي هذه الدول - خصوصاً المتقدمة منها - مكافحة الفساد وسبل الوقاية منه أهمية كبيرة، ويكفي أن نعلم أن مختلف دول العالم تنسخر حوالي 4 تريليونات دولار سنوياً بسبب تفشي الفساد من رشوة وتهرب ضريبي وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي. وعلى الصعيد الاجتماعي نجد أن الفساد إخلال بمبادئ العدالة والمساواة وينشر ثقافة عدم احترام القانون ما يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي ويعرض كيان الدولة للخطر، ولما كان الإصلاح هو غاية الأمم وسبيلها للرفق والتقدم، استشعرت القيادة السياسية في الكويت الخطر ووضعت مكافحة الفساد على رأس أولوياتها، وما انضمام الكويت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر 2013، وفق أحكام القانون رقم 47 لسنة 2006، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب أحكام القانون رقم 92 لسنة 2013، إلا انعكاس حقيقي لرغبة صادقة من القيادة السياسية في مواجهة الفساد ومحاربة كافة أشكاله بكل السبل المتاحة والتعاون مع المنظمات الدولية والعربية في هذا الصدد. وكان الانضمام للاتفاقيات الدولية والعربية خطوة أولى تبعتها خطوات جديدة داخلية كان أبرزها صدور المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذم المالي، وهذا القانون ضم بين دفتيه مجموعة من النصوص تغطي كل الجوانب المعنية بمكافحة الفساد والجوانب الخاصة بالتعاون الدولي في هذا المجال، وهنا أريد أن أؤكد أن مكافحة الفساد قضية مجتمعية يجب أن تتضافر لها الجهود لمحاربتها والحد من أثارها السلبية.

ما أبرز اختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟

● تتمثل اختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد في عدد من المحاور أبرزها وضع

أرقام الهواتف ومراقبتها، كما لا يجوز اتخاذ أي إجراء ضد المبلغ من جهة عمله بغير من مركزه القانوني.

الهيئة تحارب الفساد وتلاحق الفاسدين، فكيف تحمي موظفاً نزيهاً تعرض لبلاغ كيدي؟

● أولاً، تقديم البلاغات يكون وفق ضوابط معينة ونصوص قانونية منظمة تضع مقدم البلاغ الكيدي تحت طائلة القانسون هذا من جهة، ومن جهة أخرى لدينا آلية واضحة لفحص البلاغات بصورة جدية ولا تقبل المساس بكرامات الناس والإساءة لشخصهم وبالتالي البلاغ يجب أن يكون معززاً بالمستندات التي تثبت واقعة الفساد.

نسعى إلى تغيير

الثقافة المجتمعية

السائدة حول

الفساد

من التبرير إلى

المكافحة

مكافحة الفساد

قضية مجتمعية

يجب أن تتضافر

جميع الجهود

لمحاربتها

والحد من أثارها

السلبية

تلقينا عدداً

من البلاغات

حول الفساد

خلال الفترة

الماضية ونتعامل

معها وفق

القانون

الفساد المالي

هو الأكثر مساساً

بمقدرات الدولة

ويؤثر سلبياً

على مجالات

التنمية

أعدنا مجموعة

من البرامج

التوعوية

حول الفساد

للمؤسسات

التعليمية ودور

العبادة وفق إطار

زمني محدد

لماذا تولون أهمية قصوى لمحور التوعية المجتمعية بمخاطر الفساد وحتمية مكافحته؟

● نسعى إلى تغيير الثقافة المجتمعية السائدة فيما يتعلق بالفساد، ونعمل جاهدين على تغييرها من التبرير إلى المكافحة، وذلك منسجقاً بفاعلية مع مختلف وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتصويره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وأثارها وكيفية الوقاية منها وسبل مكافحتها، كما نسعى أيضاً للتواصل والتنسيق مع كل منظمات المجتمع المدني واتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركتها في كل وسائل وأنشطة التوعية بمخاطر الفساد، كما أعدنا مجموعة من البرامج التوعوية الموجهة للمؤسسات التعليمية ودور العبادة وذلك وفق إطار زمني محدد.